HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

عنوان البحث

تأثير ألازمة السورية على الأمن الداخلي الأردني في الفترة (2011- 2015)

بلال حامد عيد الجعافرة[1] ابراهيم يوسف الطراونة[2]

[1]طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن
الايميل : belaljaafreh@yahoo.com
رقم الهاتف : +962795850504

[2]طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن
الايميل : ibrahimtarawneh2016@gmail.com
رقم الهاتف : +962 796276849

تاريخ الاستلام: 2020/10/14م تاريخ النشر: 2020/11/01م

المستخلص

ركزت هذه الدراسة على تداعيات الازمة السورية على الامن القومي الاردني واثر اللجوء السوري المتزايد على موارد الاردن المحدودة كما تناولت طبيعة النظام السياسي الاردني والعوامل المؤثرة في صنع القرار الاردني للازمه السورية , وقد تميزت هذه الدراسة بانها تناولت قضيه اللجوء السوري بشكل مفصل كما تناولت هذه الدراسة الامن القومي الاردني ومرتكزاته ومؤسساته الأمنية وايضا قضيه التطرف والارهاب نتيجة الاعداد المتزايدة للاجئين السورين كما تناولت هذه الدراسة بداية انطلاق الازمه السورية وتسلسلها الزمني وايضا وضحت هذه الدراسة وضحت الدور الانساني الاردني اتجاه اللاجئين السورين نيابة عن العالم

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ابراز التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واجهت الاردن نتيجة اشتعال الأزمة السورية في الفترة 2011-2016.

الكلمات المفتاحية: مفهوم صنع القرار , انطلاق الازمة , الامن القومي , الأمن الوطني الأردني .

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF THE SYRIAN CRISIS ON THE JORDANIAN SECURITY THROUG THE PERIOD (2011 – 2015)

Belal Hamed Aljaafreh[1] Ibrahim Youssef Tarawneh[2]

[1] PhD student, Department of Political Science, Mutah University, Jordan, Email: belaljaafreh@yahoo.com

[2] PhD student, Department of Political Science, Mutah University, Jordan, Email: belaljaafreh @yahoo.com

Received at 14/10/2020 **Published at 01/11/2020**

Abstract

This study focused on the repercussions of the Syrian crisis on Jordan's national security and the impact of the growing Syrian asylum on Jordan's limited The nature of the Jordanian political system and the influencing also addressed in the decision of Jordan to the Syrian crisis making · this study has the distinction of being addressed the issue of Syrian asylum in detail as this study dealt with national security. and Jordan's supporting infrastructure and security institutions and also the issue of extremism and terrorism as a result of the growing numbers of refugees walls as this study dealt with the beginning the start of the Syrian crisis and chronological order and also this study illustrated the humanitarian role of the Jordanian direction of the two walls of refugees on behalf of the world.

This study aimed to highlight the security challenges and the economic political and social faced by Jordan as a result of ignition of the Syrian crisis in the period (2011 - 2016) and the extent of Jordan's readiness to these challenges through the pillars of Jordan's national security and policies. And may researcher used the analytical method in this study and come to the conclusion that the Syrian cri: is a serious challenge for national security. the Jordanian interior and exterior and is essential for the decision-maker to take the necessary measures to ensure Jordan's security and stability of the security measures in light of a burning crises and wars surroundings.

Key Words: decision-making, the start of the crisis, national security, jordan's national security.

مقدمة:

تعتبر الأزمة السورية التحدي الأمني الأبرز للوضع الداخلي الوطني، في ظل لجوء وتوافد أعداد كبيرة من السوريين إلى المملكة؛ إثر الأوضاع المعيشية والحياتية الصعبة الناتجة عن الحرب في سوريا بسبب التقارب الجغرافي بين الأردن وسوريا، فإن الأردن هو الدولة الأكثر تأثرا بالأحداث في سوريا، وبما أنه من الطبيعي هروب الناس من المجازر، فإنه من الصعب أن يغلق الاردن حدوده أمام اللجوء الإنساني المتزايد

ففي ظل وصول أعداد اللاجئين السوريين في الاردن إلى نحو مليون وثلاثمئة ألف لاجئ (أي ما يشكل نحو 15 في المئة من عدد السكان) بحسب وزير الداخلية الأسبق حسين المجالي، تزداد الكلفة الأمنية التي ترتبت على استقبال السوريين في مختلف محافظات المملكة.

لا شك أنه ليس من العدل أو المنطق القول إن كل اللاجئين السوريين مجرمون! وأنهم سبب في زيادة نسبة ارتكاب الجريمة بالمملكة، في الوقت الذي لا ننفي فيه وجود أعداد من اللاجئين السوريين من ذوي الإجرام وسيئي السمعة والسلوك؛ الأمر الذي أثر في سمعة باقي السوريين

إن إحصائيات وتقارير وزارة الداخلية تشير إلى أن نسبة جرائم السوريين بمختلف أشكالها في الأردن تضاعفت بنسبة 100 بالمئة؛ حيث وصلت أعداد الجرائم في العام الماضي إلى 4845، تضاعفت هذا العام لتصل إلى نحو 10 آلاف . و في ما يخص المسألة الأمنية الداخلية، فإنه كانت هناك صعوبة في التعامل مع اللاجئين السوريين، حيث انه منذ تسعة أشهر بدأ ضبط أوضاع اللاجئين السوريين بالكامل، فبالنسبة للمخيمات كانت حالات الهروب تصل إلى 1000 حالة في مخيم الزعتري، بينما الآن تصل إلى 4 حالات فقط، مشيرا إلى أن 70 في المئة من اللاجئين السوريين دخلوا الأردن بطريقة غير شرعية أن مخيم الزعتري الذي يضم نحو 130 ألف لاجئ يشكل تحدياً أمنياً كبيراً، حيث كان قبل وقت قريب مسرحاً لأعمال شغب شبه يومية، و كانت الاحتجاجات الداخلية فيه امتدت إلى الخارج لتصطدم مع المواطنين والسكان القريبين من حدود المخيم، لأسباب مختلفة تم معالجتها في حينها في الوقت الذي لم يسجل وجود جريمة منظمة داخل مخيم الزعتري، بل أن الجرائم الموجودة في المخيم مثل أي جرائم اخرى تقع في أي مجتمع، هي سرقات مختلفة يتم ضبطها، وسرقات لممتلكات عامة، اضافة الى حوادث سي اللافت أن أكثر المحافظات التي تعاني جراء انتشار السوريين فيها هي محافظة المفرق، فقد شهدت المحافظة أحداثاً مؤسفة، تمثلت بحدوث عدة جرائم قتل وسلب؛ مما دعا أهل المفرق إلى إبداء تخوفهم من انفلات أمني يهدد استقرار المحافظة، ويحولها إلى بؤرة رخوة أمنيا إلى ذلك يوجد تخوف لدى السلطات من عمليات تخريبية قد تلجأ لها مجموعات موالية النظام السورية .

الفصل الأول

خلفية الدراسة

مشكله الدراسة: استمرار الصراع في سوريا يؤدي الى المزيد من تعقيدات الوضع الامني في الاردن.

ان ماشهدته المنطقه العربيه من منعطفات سياسيه حاده في السنوات التي شهدتها ثورات الربيع العربي قد اثر في جميع الجوانب السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والامنيه وبسبب موقع الاردن الجغرافي فقد تاثر بشكل كبير جدا بالازمات التي تعصف بالمنطقه ومن اهمها الازمه السوريه وتداعياتها على كافة مجالات الحياة في الاردن وعلى امنه الوطني بشكل خاص .

اهميه الدراسة وتأتي هذه الأهمية في جانبين

1_**الجانب العلمي:** تأتي هذه الدراسة كجزء من الدراسات التي تناولت البحث في تأثير الازمه السورية على الاردن في اطار المفهوم الامني والتي تشكل هذه الدراسة.

2_**الجانب العملي:** تكمن في التعرف على اهم الاثار المترتبة على الازمه السورية في مجالات مختلفة وانعكاس ذلك على الامن

الاردني والاستقرار في الاردن.

اهداف الدراسة :

1_ تبحث الدراسة الموقف الاردني في الازمه السورية للتعرف على الاثار السلبية للازمه السورية على الامن الاردني.

2_تعرف على اهم النتائج والتداعيات المختلفة للازمه السورية على الاردن ودول الجوار.

3_ تهدف الدراسة الى التعرف على مفهوم الامن واهم مؤشراته.

اسئلة الدراسة:

1_ ماهي اهم النتائج للازمه السورية على الامن الاردني .

2_ مفهوم الامن الاردني وحدوده ومؤشراته.

3_ اهم الاثار السلبية للازمه السورية على الامن الاردني.

المنهج : سأتبع في بحثي هذا منهج النظم (ديفيد ايستون) وتأثير المتغيرات الإقليمية على النظام السياسي للتعرف على الاثار السلبية للازمه السورية على الامن الاردني .

ايضا ان الازمه السورية احد العوامل الإقليمية التي لعبت دور مؤثر في عمليه صنع القرار في الاردن وفي بيئته الداخلية على الابعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية وانعكاس ذلك على الامن والاستقرار في الاردن

الدراسات السابقة :

دراسة (السوادحة , 2016) بعنوان : اثر المتغيرات الاقليمية على الاستقرار السياسي في الاردن للفترة من (2011- 2015) .

وقد هدفت هذة الدراسة الى التعرف على اثر المتغيرات الاقليمية على الاستقرار السياسي في الاردن من عام 2010 لغاية 2015 , حيث ابرزت الدراسة دور النظام السياسي الاردني على احتواء هذة المتغيرات الاقليمية لما تتضمنة من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي لها اثر على الاستقرار السياسي في الاردن .

دراسة (المعايطة , 2015) بعنوان : البعد الأمني في السياسة الخارجية الأردنية للفترة (2010 – 2015)

وقد هدفت هذة الدراسة الى التعرف على جهود السياسة الاردنية من خلال السعي للمحافظة على الامن الوطني الاردني بأبعادة المتعددة الامنية والاقتصادية والاجتماعية و الفكرية والسياسية وتحصينة من تداعيات حالة الانقلاب الامني وعدم الاستقرار التي شهدتها كل من سوريا والعراق منذ عام 2011 ولغاية عام 2015 وتنامي ظاهرة الارهاب بتنظيماتة المختلفة التي تحاول التمدد الجغرافي والفكري الى العديد من الدول والتي من بينها الاردن بعد سيطرتها على مساحات واسعة من الارض السورية .

ومن الدراسات السابقة ايَضا :

1- نظرية صنع القرار : أ.د. جمال علي زهران ، رئيس قسم العلوم السياسية ، جامعة قناة السويس .

2- نظرية النظم ، ديفيد ايستون .

3- انطلاق الازمة السورية : https://ar.wikipedia.org/wiki/التسلسل_الزمني_للأزمة_السورية_منذ_2011

4- نتائج الازمة و تداعياتها : ألكساندرا فرانسيس، تقرير معهد كارنيغي للسلام الدولي ، 21 / 9 / 2015

5- النظام السياسي الاردني : https://ar.wikipedia.org/wiki/نظام_الحكم_في_الأردن

6- السياسة الخارجية الاردنية : مقال للدكتور عدنان الهياجنة ، موقع jo24.com ، 4 / 2 / 2015

7- مفهوم الامن و الاستقرار الاردني : مقال للكاتب عبدالله آل عيون ، جريدة الرأي الأردنية ، الاربعاء 25 /2016/5

8- قضية اللجوء السوري : مقال للكاتب المحامي فيحان ناصر العيطان ، جريدة الحياة نيوز ، 2016

9- التطرف و الارهاب : تداعيات الإرهاب على الاردن ، تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى ، 23 **حزيران 2016**

المبحث الثاني

الاطار النظري لعملية صنع القرار , ونظرية النظم

مفهوم عملية صنع القرار:

أولا

يقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيديه يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

الإطار النظري لعملية اتخاذ القرار

1_ تحليل القرار

2_ تقديم الإدارة في مفهومها العام والشامل

هي ظاهرة ووظيفة أساسية من وظائف النظم المعقدة، بغض النظر عن طبيعة هذه النظم واختلافاتها، إن كانت طبيعية أو اجتماعية أو تقنية, تتجلى في مجموعة العلميات المترابطة والمتكاملة، الرامية إلى تشغيل النظام المعقد. أداتها النظام

الإداري نظام جزئي يقوم بوظيفة الإدارة وهدفها تحقيق تجانس التوازن الستاتيكي أوالديناميكي وتحقيق المثالية الوظيفية. ففي الإدارة كما هو الحال في الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني، فان التشغيل المثالي أمر يتعلق بتحقيق التوازن. **(زهران , جمال علي)**

والنظم الإدارية أنواع، يمكن تصنيفها مبدئيا في صنفين:

1_ نظم آلية أوتوماتيكية تعمل بشكل تلقائي كما في الآلة والجسم الحي.

2_ نظم واعية قادرة على إدراك المتغيرات البيئية، الخارجية والداخلية للنظام واستشراف المستقبل

وادارة الأعمال وغيرها والتحكم الواعي بسلوكياته، كنظم الإدارة العامة في هذه النظم، يلعب الإنسان، بقدراته الذهنية وخبراته العملية ومعارفه العلمية الدور الأساسي والحاسم في العملية الدارجة والعمل الإداري في النظم الواعية نشاط إنساني ذهني في أساسه وجوهره، مادته المعطيات الوصفية والبيانات التحليلية من جهة والمعارف العلمية، من مفاهيم ومداخل ومناهج وأساليب وتقنيات معرفية، من جهة أخرى.

والإدارة، وظيفة مر كبة ومعقدة، يمكن تفكيكها على مستويات مختلفة ومن زوايا نظر متعددة إلى مجموعة من الوظائف الإدارية الفرعية، التي تشكل شبكة في مجال " ذو بعد نوني"، تأتي في مقدمتها، من حيث الأهمية والدور وظيفة "تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية ." **(زهران , جمال علي)**

هيكل صنع القرار السياسي الخارجي الاردني:

أولا : الهيكل الاساسي : و يتمثل في شخص جلالة الملك و قد منحه الدستور الاردنية صلاحيات و مهام و واجبات كثيرة

ثانيا : الهياكل المساعدة في اتخاذ القرار

أ- الديوان الملكي : و يعتبر اقرب عناصر هياكل صناعة القرار الى الملك و ذلك لطبيعة العمل اليومي للملك و تواجده للممارسة مهامه و يتكون من رئيس الديوان الملكي و عدد من المستشارين.

ب- رئيس الوزراء : و يختاره الملك ممن تتوافر فيه الصفات و المؤهلات التي تتلاءم و قبوله الاوضاع السائدة و المتمكن من رسم السياسة العامة للوزراء و التكلم باسم الحكومة و يتولى ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية و الخارجية باستثناء ما يعهد به من تلك

الشؤون بموجب الدستور الى اي شخص او اي هيئة اخرى

جـ - وزارة الخارجية : و تعتبر النافذة التي يطل بها الاردن الى العالم الخارجي و تعمل على جمع المعلومات عن الخارج بواسطة سفاراتها و قنصلياتها و ملحقياتها من اجل تزويد اجهزة الدولة كل حسب اختصاصاته بتلك المعلومات. **(المشاقبة ,2002)**

د – المؤسسة العسكرية : احدى ادوات السياسة الخارجية و تختص في مجال التنفيذ فالملك باعتباره القائد الاعلى للقوات المسلحة جعل دور وزير الدفاع دورا تنفيذيا و عليه تقديم المشورة في الشؤون و القرارات التي تتطلب قيام الجيش بدور تنفيذي لتلك القرارات و يقوم الملك باستشارته كما يقوم باستشارة رؤساء الاجهزة الامنية الاخرى.

هـ- السلطة التشريعية : من مظاهر ديمقراطية الحكم وجود برلمان عامل في البلد و الاردن له سلطة تشريعية محددة الصلاحيات بسبب صلاحيات الملك الدستورية و التي كان من أخطرها حقه في حل المجلس او تأجيل جلساته. **(المشاقبة ,2002)**

المؤثرات البيئية في السياسة الخارجية:

أ- البيئة الداخلية و تتكون من:

(العامل التاريخ و العامل الجغرافي والعامل السكاني والعامل الاقتصادي والعامل العسكري) **(المشاقبة ,2002)**

ب – البيئة الخارجية تتكون من:

_ الاطار الاقليمي - التكتلات و التحالفات الاقليمية و دول الجوار

_ الاطار الدولي للدول الكبرى - هيئة الامم المتحدة و الاجهزة التابعة لها

_ الاطار القومي - الدول العربية - المنظمات العربية. **(المشاقبة ,2002)**

تحليل النظم عند ديفيد ايستون (نموذج المدخلات والمخرجات)

مقدمة : يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار ان النظام هو وحدة التحليل, فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر او الاجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغيير في عنصر او جزء ما يؤثر على بقية العناصر او الاجزاء الاخرى), بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام, على اعتبار ان التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك.

عليه فان هذه النظرة لمفهوم النظام السياسي تستتبع اثارة ومعرفة النقاط الاتية-:

1_ **حدود النظام السياسي:** أي انه يبدا من نقطة وينتهى عند نقطة اخرى فهو يوجد في بيئة وهناك حدود مع هذه البيئة.

2_ **بقاء النظام:** أي كيف يحافظ النظام على وجوده عبر الزمن, بالتالي يكون التركيز على الاستقرار من عدمه وعلى الاستمرار.

3_ **بقاء النظام:** مرهون بقدرته على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين دون حدوث فوضى .

4_ **التكيف**: أي اعادة قدرة النظام على الاقلمه والاستجابة للتغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة.

5_ **تحقيق الاهداف:** أي كيف يحدد النظام اهدافه وكيف يسعى لتحقيقها.

الاشكالية / ان تحليل ايستون يفسر كيف يحافظ النظام على استمراره كنظام من السلوك في عالم من الاستقرار والتغيير , أي كيف يحافظ على وجودة عبر الزمن.

الفرضية / يكون التركيز هنا على اسباب استقرار او عدم استقرار النظام السياسي, كون النظام يواجه مطالب وتهديدات وبالتالي عليه ان يستجيب لها بشكل يضمن استمراره ووجوده, فالنظام بقاؤه وقوته وشعبيته مرهونة بقدرته على اتخاذ الاجراءات والقرارات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضى المحكومين, ومن ثم طاعتهم والاعتراف به كسلطه عليا, الامر الذى يحول دون حدوث فوضى واضطراب.

يعرف ايستون النظام السياسي بانه التفاعلات التي تحدث في المجتمع والتي من خلالها يتم توزيع الموارد النادرة (القيم) سلطويا, بينما الوظيفة الرئيسية للنظام السياسي هي التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع, أي عملية صنع القرارات الملزمة , في حين يشير

التخصص الى القرارات التي تعطى هذا وتحرم ذلك, ويكون التخصيص سلطويا اذا انصاع الافراد للقرارات أيا كان السبب او الدافع (الخوف من السلطة, المصلحة الذاتية, الاعتقاد بشرعية النظام).

قدم ايستون اطار لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدا بالمدخلات وتنتهى بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين المدخلات والمخرجات.

يتكون النظام السياسي عند ايستون من العناصر الاتية :

اولا- المدخلات: وهى الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى النشاط والحركة, وهذه المدخلات تنبع من البيئة ومن داخل النظام نفسه, فكل نظام سياسي مفتوح لتلقى تأثيرات البيئة التي يوجد فيها, فحدوث ازمة اقتصادية او تحول في البناء الطبقي او تغيير في القيم الثقافية يؤثر على النظام السياسي, كذلك هناك مؤثرات البيئة الخارجية (مقاطعة اقتصادية غزو عسكري ,مساعدة تقدم للدولة) التي تؤثر في عمل النظام السياسي.

مثال : في الازمة السورية كانت المدخلات هي مطالبة الاردن للمجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية لتخفيف العبء الذي يتحمله الاردن تجاه اللاجئين و تقديم الخدمات لهم.

وقسم ايستون المدخلات الى مجموعتين:

ا- المطالب: قد تكون عامة او خاصة, ويتم التعبير عنها وبلورتها في برامج مبسطة عن طريق جماعات المصالح والاحزاب وقادة الرأي ووسائل الاعلام, ومن ثم يستطيع النظام السياسي ان يستجيب لها بصورة اكثر فعالة, كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب باعتبارات معينه كتفاوت قدرات المواطنين في الوصول الى جهاز صنع القرار, الامر الذى يرتبط باعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة, فالنظام لا يستطيع الاستجابة لكل المطالب نظرا لندرة الموارد المتاحة, مما يجعله يلبى مطالب اصحاب النفوذ والاغنياء المشكلين المصدر الهام للتأييد.

ب- المساندة: يعتمد استمرار النظام على ضمان حد ادنى من الولاء والمساندة لأنه اذا نقص التأييد بات النظام في خطر وتهديد من البيئة المحيطة به.

ثانيا- عملية التحويل : وهى تشير الى استيعاب المطالب في ابنية النظام التشريعية والتنفيذية, فالمطالب تمر بعملية تحول طويلة داخل ابنية النظام قبل ان تظهر في شكل مخرجات. ان التحويل هو بمثابة عملية غربلة, اذ بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثير فانه لا يتحول منها الى قرارات سوى عدد قليل نسبيا.

مثال : قيام الاردن بإنشاء مخيمات للاجئين السورين واستضاف العديد من الوفود والمنظمات الدولية المسؤولة عن تقديم الدعم للاجئين

ثالثا- المخرجات:- هي تمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية او المتوقعة, بعبارة اخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد .

مثال : انشاء مدارس ومراكز صحيه في المخيمات انشاء مخيمات جديده داخل العمق السوري مثل مخيم الرقبان

رابعا- التغذية الاسترجاعية: وتشير الى تدفق المعلومات من البيئة الى النظام السياسي الناتجة عن افعاله (أي عن الاثار التي احدثتها قرارات وسياساته), بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة, فالمخرجات فيها بمثابة ردود فعل للمدخلات وهذه بدورها تتأثر بالمخرجات. **(عوض , 2009)**

وتكمن اهمية هذه العملية في انها ضرورية لبقاء النظام فعلى اساس الوعى بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة, اما بالمضي في سلوكها السابق او تعديله او بالتخلي عنه, فالتغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقه واقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفعالة, وفى حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

ما يميز طرح ايستون ينبع من ادخاله لمفاهيم جديدة للتحليل وابراز الطابع الحركي للنظام السياسي من خلال التأكيد على التفاعل بين النظام والبيئة وفيما بين مختلف اجزاء النظام, ودوره في مساعدة الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج البحوث, الى

جانب لفت الانتباه الى مشكلات هامه للبحث من قبيل ما هي اغراض النظام, وما هي الوحدات المكونة للنظام, وكيف يتفاعل النظام مع البيئة, او ما هي المحددات البيئية للنظام, وكيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض, وكيف يحافظ النظام على ذاته. **(عوض , 2009)**

مثال : الزيادة في اعداد اللاجئين السورين كما ادت الى ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة لتوافد اللاجئين على الاردن.

الازمه السورية وتداعياتها على الاردن

انطلاق الازمه :

هي أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا حيث قام الأمن (حسب رواية ناشطين معارضين) باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011. في خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر دعت لها صفحة على الفيسبوك لم يعرف من يقف وراءها استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس عام 2011 وهذه المظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ومن أبرز الناشطين في حمص بيت التر كاوي وهي عشيرة كبيرة في سوريا تتمركز وسط البلاد ومن أبرز وجهائها الشيخ أحمد فرهود التركاوي قائد ومؤسس كتيبة خالد بن الوليد، ودرعا ودمشق. كانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية (حيث لم يتم لتاريخه نشر أسماء أو صور هؤلاء الأطفال) ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك للتظاهر على الأرض وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرين بموجة الاحتجاجات العارمة (المعروفة باسم الربيع العربي)، والتي اندلعت في الوطن العربي أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، وخصوصاً الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية. وكانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام 1971 تحت غطاء حزب البعث العربي الاشتراكي تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام 1963. قاد هذه الاحتجاجات عدد من الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: «الله، سوريا، حرية وبس»، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام (عُرفت بالشبيحة) واجهتهم بالرصاص الحي فتحوّل الشعار إلى «الشعب يريد إسقاط النظام». في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد. كانت الانطلاقة الحقيقية لما يسمى الثورة السورية في 18 مارس تحت شعار «جمعة الكرامة» خرجت المظاهرات في مدن درعا ودمشق وحمص وبانياس وقابلها الأمن بوحشية خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري في تلك المدينة، وتحوَّلت المظاهرات لباقي الأسبوع إلى أحداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، قالت منظمات حقوقية إنها أدت إلى مقتل 100 محتج بنهاية الأسبوع. في 25 مارس انتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار «جمعة العزة» لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، واستمرَّت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع.

في 31 مارس ألقى بشار الأسد خطاباً في أول ظهور علنيٍ له منذ بدء حركة الاحتجاجات، لكن المظاهرات استمرَّت بالخروج مع ذلك. وتحت الضغط المتزايد أصدر الرئيس السوري في 7 أبريل مرسوماً تشريعياً، منح الجنسية لآلاف من المواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 أبريل شُكلت حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن القديمة التي استقالت في الشهر السابق. ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في 21 أبريل عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد 48 عاماً متصلة من فرضها.

في 25 أبريل أطلق الجيش السوري عمليَّات عسكرية واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، أدت إلى مقتل عشرات الأشخاص تقول المنظمات الحقوقية أن معظمهم من المدنيين جراء حصار وقصف المدينتين والقرى المحيطة بهما. وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانياس، ثمَّ بعدها بأيام في حمص، متسبباً بمقتل المزيد من المدنيين. في 14 مايو بدأ الجيش حملة مشابهة على تلكلخ أدانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد

الإنسانية في حق أهالي تلكلخ خلال عملياته. وفي 28 مايو بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي 100 قتيل. في 3 يونيو اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، ففتحت عليهم قوات الأمن النار مخلفة أكثر من 70 قتيلاً، وهوَ ما بات يُعرف بـ«مجزرة جمعة أطفال الحرية» (نسبة إلى شعار تلك الجمعة)، وتلا المجزرة بعد شهر حصار المدينة وإطلاق عمليات أمنية واسعة فيها. وشهدت محافظة إدلب وخصوصاً مدينة جسر الشغور ومنطقة جبل الزاوية عمليات أخرى ابتداءً من 4 يونيو.

في يوم الأحد 31 يوليو (ليلة الأول من رمضان) أطلق الجيش السوري عمليات في مدن عديدة في أنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم أكثر أيام الاحتجاجات دمويَّة حتى الآن، إذ راحَ ضحيته أكثر من 150 قتيلاً في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها في 18 أغسطس حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن «فقد شرعيته **(ويكيبيديا , 2011)**

نتائج الازمه السوريه وتداعياتها

تشترك الاردن مع سوريا في حدوده السوريه الشماليه حيث يبلغ طول الحدود المشتركه بينهما (455كم2) , ويجمع القطرين جغرافيا سوريا الطبيعيه التي تشكل الاردن الجزء الجنوبي منها , مما يؤكد ان الوضع الطبيعي بين الدولتين هو الوحده وان حاله التمزق هو الاستثناء ,وفي اطار ذالك كانت هناك محاولات وحدويه وبمبادرات هاشميه في مراحل تاريخيه لصهر الاردن وسوريا في بوتقة واحدة كما كانت قبل اتفاقية سايكس _ بيكوا عام 1916 التي خيبت امال العرب في رسم الحدود وتقاسمت فرنسا وبريطانيا بموجبها النفوذ في المنطقه العربيه.

(الثبيتات, 2010).

اما عن موقف الاردن من الازمة السورية مع دخولها عامها الخامس لقد تعملت الدوله الاردنية مع هذة الازمة من خلال سياسة انتجت موقفا مبنيا على العناصر التالية :

1_ عدم التدخل في مجريات الصراع او الانزلاق نحو تايد طرف من اطرافة سواء النظام او الفصائل المعارضة المختلفة والموجهة على مختلف التوجهات , فلقد حاول النظام الاردني في الاشهر الاولى للثورة السورية وحتى شهر اب 2011 عزل نفسه عن مناخ الثورات في الوطن العربي وخصوصا سوريا حتى

لا يزداد تاثر الداخل الاردني بالتراكم الاحتجاجي السلمي نحو تحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي . **(مركز الدراسات شرق اوسطية)**

2_الانسجام مع الموقف الدولي والعربي العام م نالازمة السورية , مع الاحتفاظ بخصوصية التعامل الاردني بما ينسجم مع مصالحة , حيث ايد الاردن جميع القرارت الصادرة فيما يتعلق بالازمة السورية , ولكنه تحفظ على فرض العقوبات الاقتصادية فقط , واعلن رسميا انة لن يلتزم بها . **(وليد , 2013).**

3_ الدعوه الى حل سياسي للازمة السورية باعتبارة السبيل الوحيد لانهاء الازمة , وهذا الموقف كان منذ البداية الازمة وما زال يمثل جوهر الموقف الاردني .

4_ ومع تجذر الطابع العسكري في الثوره السورية في منتصف 2012 , ركز الاردن على مسائل التحذير من مكامن خطر الحرب الدائرة في سوريا بين قوى النظام والمعارضة, ومن جهة صعود المقاتلين الاسلاميين .

5_ على الجانب الانساني والواجب العربي فتح الاردن ارضة للاشقار السوريين الباحثين عن الامان ، واستقبل حوالي 1,5 مليون سوري يقيم بعضهم في المخيمات التي جهزت لاستقبالهم في الاردن والباقي يقيمون في المدن والقرى وهم النسبة الاكبر. (

المعايطة، 2015).

أدّت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن. وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً مديداً وتزداد وتيرة الاستياء العام والتوتّرات الأخرى، عمد الأردن إلى الحدّ من استجابته الإنسانية. ومع ذلك، تبدو جذور التحدّيات التي تواجه المملكة أعمق من أزمة اللاجئين، وإذا ما تركت من دون معالجة فسوف تشكّل إرهاصات لحالة من عدم الاستقرار. وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحدّيات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي. **(فرانسيس , 2015)**

التحدّيات العديدة التي تواجه الأردن :•فقد الأردن الثقة في دعم الجهات المانحة الدولية، وهو يواجه النداءات الإنسانية التي تشتكي باستمرار من نقص التمويل. ومن دون الحصول على مساعدات إضافية واستجابة مستدامة لأزمة اللاجئين، سيستمر الأردن في تضييق نطاق حماية السوريين. وعليه، فإن القيام بذلك سوف يزيد من مخاطر عدم الاستقرار في الأردن والمنطقة على المدى الطويل.

الصبر ينفذ

مع دخول الحرب السورية عامها الخامس، تحوّل وضع اللاجئين السوريين إلى أزمة ممتدّة. وقد استقرّ غالبية اللاجئين السوريين في بعض أفقر المناطق في شمال الأردن، حيث تستضيف محافظات عمّان وإربد والمفرق أكثر من 76 في المئة من جميع اللاجئين السوريين في الأردن، على الرغم من أن السوريين أرهقوا المجتمعات المضيفة، إلّا أن الأردن كان يواجه بالفعل تحدّيات كبيرة لموارده وللقطاعين الاقتصادي والاجتماعي حتى قبل تدفّق اللاجئين، ففي الفترة التي سبقت الثورات العربية عانى الأردن من ندرة هائلة في المياه، وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، والتهميش في المناطق الريفية، وعجز التنمية في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم. **(فرانسيس، 2015)** .

التعليم

عندما أصبحت المدارس الحكومية مُتخَمة باللاجئين السوريين، عبّرت المجتمعات المضيفة عن قلقها إزاء تقصير مدة الحصص الدراسية واكتظاظ الصفوف الدراسية ونظام الفترتين. قبل وصول اللاجئين السوريين، كان الأردن يحرز تقدّماً في قطاع التعليم، ما أدّى إلى تصاعد مشاعر الإحباط لدى الجمهور والحكومة تجاه عوامل الإجهاد الأخيرة التي أصابت المدارس الحكومية .

أكثر من نصف عدد اللاجئين السوريين في الأردن تحت سن الثامنة عشرة، الأمر الذي يرتّب مطالب كبيرة على القدرات التعليمية. وقد فتح الأردن 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية. وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 في المئة في العام 2009 إلى 13.4 في المئة في العام 2014. وقد عطّل ذلك بصورة كبيرة طموح وزارة التربية والتعليم في الحدّ من عدد من المدارس التي تعمل بنظام الفترتين في جميع أنحاء البلاد. **(فرانسيس ، 2015)** .

الرعاية الصحية

تهدّد الضغوط الأخيرة الناجمة عن تدفّق اللاجئين إجراءات تقديم الرعاية الصحية في الأردن. قبل الأزمة، أنشأ الأردن شبكة رائعة من مراكز الرعاية الصحية الأولية، مدعومة بمرافق رعاية ثانوية وثالثيه، لتوفير الوصول إلى الخدمات الصحية لجميع المواطنين ضمن مسافة 10 كيلومترات (حوالى 6 أميال) من أماكن إقامتهم. ومع تدفق اللاجئين السوريين، تواجه هذه المراكز أعداداً من المرضى تفوق طاقتها على الاحتمال، تعرّض نظام الرعاية الصحية الأردني إلى الضغط من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات. ووفقاً لوزارة الصحة، ازداد عدد زيارات المرضى الخارجيين السوريين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية من 68 في كانون الثاني/يناير 2012 إلى 15.975 في آذار/مارس 2013. وازداد عدد من تم إدخالهم من اللاجئين السوريين إلى المستشفيات الحكومية أيضاً من 300 إلى 10.330 خلال تلك الفترة. ونتيجةً لهذه الأعباء، تم توجيه الأردنيين بصورة متزايدة إلى المراكز والمستشفيات الخاصة لتلقي العلاج، شهد الأردن أيضاً عودة ظهور الأمراض المعدية التي تم القضاء عليها سابقاً، مثل السلّ وشلل الأطفال والحصبة. وقد كان توفير اللقاحات للسوريين إحدى أكثر مهمات الصحة العامة أهمية في الأردن ومن أغلى الخدمات المقدَّمة

إلى اللاجئين السوريين. **(فرانسيس ، 2015)** .

الاقتصاد

في حوارات مع مواطنين ومسؤولين حكوميين أردنيين، كانت الإشارات إلى اللاجئين السوريين باعتبارهم عاملاً أساسياً مسؤولاً عن المشاكل الاقتصادية في الأردن شائعة ومع ذلك، كان الاقتصاد الأردني يعاني بالفعل من عناصر مزعزِعة للاستقرار قبل الأزمة السورية ، أفاد تدفّقُ اللاجئين السوريين الأردنَ من نواحٍ عديدة. فقد ساهم السوريون في دعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وزيادة المساعدات الخارجية ، فإن العبء الاقتصادي الناجم عن استضافة السوريين يتراكم في الغالب على الفئات السكانية الضعيفة من الأردنيين و تفاقم هذه الظاهرة يؤدي الى اتّساع الفجوة بين الأردنيين المهمّشين والنخبة، وتساهم في حدوث تحوّل في الخطاب السياسي داخل المملكة وتثير المخاوف بشأن الجدوى السياسية للهياكل الاقتصادية الحالية . **(فرانسيس ، 2015) .**

البطالة

حمّل الكثير من الأردنيين تدفّق اللاجئين السوريين المسؤولية عن زيادة معدّلات البطالة. وأفادت منظمة العمل الدولية أن معدّلات البطالة في صفوف الأردنيين ارتفعت من 14.5 في المئة في آذار/مارس 2011 إلى 22 في المئة في العام 2014. وعلى الرغم من أن السوريين لا يمكنهم أن يعملوا بصورة قانونية في الأردن، قدّرت منظمة العمل الدولية أن 160 ألفاً من السوريين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي، ولا سيّما في وظائف الزراعة والبناء والخدمات، ووفقاً للدراسة التي نشرتها منظمة العمل الدولية، يعتقد 96 في المئة من الأردنيين أن السوريين يستولون على وظائفهم، وعلى الرغم من الوجود السوري فمن عرض تقرير "مراجعة عملية تقييم الاحتياجات" الذي أعدته الحكومة الأردنية، عاملَين بديلَين رئيسيَّين لارتفاع معدّلات البطالة، أولاً، خلال السنوات 2010 - 2013، نما عدد السكان ممن هم في سن العمل بصورة غير متناسبة مقارنةً مع عموم السكان، واكتسحوا سوق العمل ، والواقع أنه في العام 2004 كان أكثر من 50 في المئة من سكان الأردن دون سن الخامسة عشرة ونظراً إلى الطفرة في أعداد الشباب، كان على الأردن أن يحافظ على معدّل نمو بنسبة 7 في المائة إلى 8 في المئة ليحافظ على ثبات معدّل البطالة، (ثانياً) قلّص البرنامج الحكومي للاندماج المالي عدد وظائف القطاع العام المتاحة بصورة كبيرة.41 وهكذا أصبح الشباب الأردنيون الذين لولا ذلك لدخلوا في عداد القوى العاملة العامة، عاطلين عن العمل تماماً عندما انكمش الاقتصاد وتعثّر القطاع الخاص .**(فرانسيس ، 2015)** .

الاقتصاد: الفرص والتأثيرات الإيجابية

على الرغم من أن العديد من المحلّلين والمسؤولين الحكوميين والمواطنين الأردنيين يركّزون على الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين، إلّا أن الاقتصاد استفاد أيضاً من الزيادة السكانية، وأدت زيادة الاستثمار العام، مدفوعةً بتدفّق اللاجئين السوريين، جنباً إلى جنب مع النمو في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والنقل والاتصالات والخدمات إلى زيادة معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7 في المئة في العام 2012، وفقاً للبنك الدولي.

استمر الاستهلاك الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي في عامَي 2013 و2014، مع زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال قطاع الأعمال السوري إلى الأردن. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.8 في المئة في العام 2013 و3.1 في المئة في العام 2014. فضلاً عن ذلك، ساهم استهلاك اللاجئين السوريين في النمو الاقتصادي، لكن الزيادة في استهلاك الأردنيين هي التي أدّت إلى توسع الناتج المحلي الإجمالي. كان تدهور التجارة هو العامل الاقتصادي الأساسي في زعزعة الاستقرار، ما يعد مؤشراً على أن المشاكل الاقتصادية لاتنبع في المقام الأول من وجود اللاجئين، إضافةً إلى ذلك، وسّع المجتمع الدولي إلى حدّ كبير المساعدات الخارجية والمنح التنموية في أعقاب الأزمة. وبين عامَي 2012 و2015، تلقّى الأردن مبلغاً غير مسبوق من المساعدات الدولية التي ساهمت في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي العام 2012، وصلت قيمة المنح والقروض الخارجية إلى 3.1 مليار دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف إجمالي ماتلقاه الأردن في العام 2011، وأكثر من ضعف الأموال التي تلقاها في أي سنة منذ العام 2000. **(فرانسيس ، 2015) .**

المياه

تُعَدّ الندرة المطلقة للمياه من بين أهم المشاكل التي يواجها الأردن إذ يتم تقريباً استنزاف شريان المياه الرئيس في هذا البلد الصحراوي، وهو نهر الأردن قبل دخوله الأراضي الأردنية والواقع أن المملكة هي ثالث أفقر بلد من حيث المياه في العالم وايضا عدم كفاية التخطيط للمياه، كلها أمور تضاعف مشكلة نقص المياه في الأردن .

أدّى تدفّق اللاجئين السوريين إلى الأردن إلى تجدّد الاهتمام الدولي بأزمة المياه في البلاد، وعلى حدّ تعبير وزير المياه والري الأردني حازم الناصر، وفقاً لما أوردته قناة الجزيرة: "نحن نعيش مع مشكلة مياه مزمنة. ونحن الآن على وشك الانتقال من مشكلة مياه مزمنة إلى أزمة مياه، العنصر الذي من شأنه أن يتسبّب في هذا الانتقال هو عدد اللاجئين السوريين" وما يزيد الطين بلّة أن اللاجئين السوريين في الأردن يتجمّعون في مناطق لا تستوفي المعايير الدولية والوطنية المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي .

ساهم النمو السكاني السريع في الأردن، الناتج عن ارتفاع معدل المواليد وهجرة اللاجئين، في تعميق انعدام الأمن المائي من خلال وضع ضغوط شديدة على الموارد المحدودة. وحتى قبل تدفّق اللاجئين السوريين، كان من المتوقّع أن يتضاعف عدد سكان الأردن بحلول العام 2024، في حين كان من المتوقّع أن تنخفض إمدادات المياه بمقدار النصف. واستناداً إلى أرقام تعود إلى ما قبل الأزمة السورية، توقّع محلّلون أن يستنزف الأردن كل موارده من المياه العذبة الجوفية بحلول العام 2060 . **(فرانسيس ، 2015) .**

المياه: التأثير السلبي لأزمة اللاجئين السوريين في الأردن

الزيادة السكانية الكبيرة في الأردن، والتي تُنسَب إلى تدفق اللاجئين السوريين قرّبت موعد استنفاد المياه كثيراً إذ توقّعت وزارة المياه والري الأردنية أن يرتفع الطلب على المياه في المملكة بنسبة 16 في المئة في العام 2013، وأن يزيد العجز المائي بنسبة 50 في المئة تقريباً، حيث يرجع ذلك جزئياً إلى تدفّق اللاجئين السوريين، وفي بعض مناطق الأردن ضاعف اللاجئون السوريون الطلب على المياه **.(فرانسيس ، 2015)** .

التحوّل الديمُغرافي والمواطنة

التحوّل الديموغرافي الذي أدخله اللاجئون السوريون والعراقيون والفلسطينيون، ينطوي أيضاً على نتائج سياسية بالنسبة إلى المملكة، فقد بنى الأردن شرعيته السياسية حول ركائز الهوية الوطنية الأردنية الشرقية ومنذ السنوات الأولى لتأسيس المملكة، كانت فكرة أن الأردن قد يصبح وطناً بديلاً للفلسطينيين تشغل حيّزاً كبيراً من السيكولوجيا السياسية في البلاد وعلى العموم، فإن الفلسطينيين مستبعدون من الحكومة، على الرغم من أنهم يشكّلون نسبة كبيرة من النخبة . **(فرانسيس ، 2015)** .

المعابر الحدودية المغلقة

منذ منتصف العام 2013، حدّ الأردن من حرية وصول السوريين إلى أراضيه من خلال عدم السماح بدخول اللاجئين عبر المعابر الحدودية القريبة من التجمّعات السكانية السورية جنوب غرب البلاد في بعض الأحيان، أغلق الأردن تماماً كل المعابر الحدودية في وجه اللاجئين السوريين وعلى الرغم من أن الهواجس الأمنية كانت الدافع الجزئي في هذه الخطوات، إلّا أن ثمّة دلائل تشير إلى أن الأردن أغلق حدوده أيضاً للحدّ من عدد اللاجئين السوريين، في بداية الصراع كان يمكن للاجئين الوصول إلى الأردن من خلال معبرَين حدوديَّين رسميَّين، هما (درعا ونصيب)، ومعابر عدّة غير رسمية حولهما بدأت القيود المفروضة على الدخول إلى الأراضي الأردنية في منتصف العام 2013، عندما توقفت الحكومة الأردنية عن قبول اللاجئين في هذه المعابر على طول الجزء الشمالي الغربي من حدودها ونتيجةً لذلك، يُضطر اللاجئون السوريون الذين يرغبون في عبور الحدود نحو الأردن إلى السفر إلى المعابر الحدودية غير الرسمية في محافظة السويداء الشرقية عبر صحراء مكشوفة وجرداء وخطيرة، ما يزيد كثيراً مشقّة الدخول إلى الأردن .

تُثبت صورُ الأقمار الاصطناعية على طول الحدود السورية - الأردنية صحةَ التكهنات الإنسانية بأن الأردن أغلق أحياناً حدوده بصورة غير رسمية ووفقاً لرصد الأقمار الاصطناعية الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ما يقرب من 5 آلاف من السوريين كانوا ينتظرون في المناطق الحدودية الأردنية في الصحراء الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر 2014، وهذا يمثّل زيادةً بنسبة 43 في المئة في عدد الأشخاص المشرّدين داخلياً في المنطقة الحدودية منذ 25 تموز/يوليو 2014، ما يشير إلى أن

السوريين مُنِعوا من العبور إلى الأردن عبر الحدود علاوةً على ذلك، ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن القوات المسلحة الأردنية منعت هيئات العمل الإنساني من الوصول إلى المنطقة لتوفير الخدمات إلى طالبي اللجوء السوريين خلال تلك الفترة. **(فرانسيس ، 2015) .**

الإعادة القسرية انتهاكٌ للقانون الدولي

إضافةً إلى إغلاق الأردن حدوده بصورة غير رسمية، أفادت هيئات مراقبة حقوق الإنسان عن زيادة معدّلات ترحيل اللاجئين إلى سورية. ولذا من المرجّح أن تكون عمليات الترحيل هذه بمثابة انتهاك لمبدأ في القانون الدولي العرفي يحظّر ترحيل الأفراد الذين لديهم الحق في أن يُعتَرف بهم كلاجئين، ويُعرَف هذا المبدأ بـ"عدم الإعادة القسرية ."

وقد سجّلت تقارير موثوقة نشرتها هيئات مراقبة حقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة، حالات ترحيل للاجئين مسجَّلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، من بينهم نساء وأطفال وعاملون في المجال الطبي وجرحى. كما أصدرت المنظمات الإنسانية تقارير موثوقة عن أعداد متزايدة من اللاجئين الذين يُمنعون من دخول المعابر الرسمية، في تشرين الأول/أكتوبر 2014، ذكرت وكالات الإغاثة أنه تمت إعادة ما بين 45 و80 في المئة من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى الحدود الأردنية، إلى سورية قبل أن تُتاح لهم فرصة التسجيل لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، طالت عمليات الترحيل الأردنية وعدم السماح بدخول السوريين، في الغالب طالبي اللجوء الذين يملكون وثائق غير صحيحة أو الذين سافروا ذهاباً وإياباً بين سورية والأردن. وهذا لا يعكس القلق الأردني بشأن تدهور الوضع الأمني الإقليمي وحسب، بل يشكّل أيضاً نتيجة لزيادة التوتّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأردن. **(الكسندرا فرانسيس، 2015).**

النظام السياسي الاردني والامن

طبيعة النظام السياسي الاردني

نظام الحكم في الأردن (نيابي , ملكي , وراثي) والدستور حين قدم النيابي على الملكي بمعنى أن السلطة للشعب ,الدول التي تحترم شعوبها تستشيرها وتأخذ برأي ممثلي الشعب قبل الدخول في أي مغامرة سياسية أو حرب ، لم يبت في السنوات الثماني الأولى من عمر الدولة الأردنية بِكل نظام الحكم وخط سيره بشكل نهائي، ولكن بعد صدور القانون الأساسي لعام 1928م نظام الحكم في إمارة شرق الأردن وراثي في الذكور من سلالة الأمير عبد الله بن الحسين، وذلك من أفراد العائلة المالكة ممن كانوا من أولاد الظهور شريطة أن يكون من يعتلي العرش سليم العقل مسلما، وولد لوالدين مسلمين، وأن لا يكون ممن استثنوا بإرادة من الوراثة بسبب عدم لياقتهم دون أن يشمل الاستثناء من تلقاء نفسه أعقاب ذلك الشخص. (الدستور) تم تنظيم ذلك بشكل صريح؛ وتم حصر مؤسسة العرش بالأمير عبد الله وبأعقابه الذكور وفق شروط حددها الدستور وبين أولويتها. وفي حال عدم مقدرة الأمير على الاستمرار في تولي واجباته بسبب المرض، فقد قرر القانون أن تمارس صلاحياته من قبل نائب أو مجلس للعرش، يجري تعيينه من قبل الأمير إذا كان قادرا، وإلا فمن قبل مجلس الوزراء ، وفي حال غياب الأمير خارج البلاد اشترط القانون الأساسي (الدستور) أن يقوم الأمير بإصدار إرادة سامية يعين فيها نائبا عنه طوال فترة غيابه.

اختصاصات الأمير:

أعطى القانون الأساسي لعام 1928م صلاحيات متعددة للأمير بوصف رأس الدولة، من أهمها:

التصديق على القوانين وإصدارها ومراقبة تنفيذها.

إصدار ألقاب الشرف ومنح الرتب العسكرية والأوسمة.

عقد المعاهدات والاتفاقيات التي تخدم مصلحة البلاد.

الدعوة لإجراء الانتخابات العامة ودعوة المجلس التشريعي للاجتماع وافتتاحه وتأجيله وحله.

تخفيف الأحكام والتجاوز عنها بعفو خاص.

إعلان الأحكام العرفية وإلغاء العمل بها وفقا لمصلحة البلاد.

الإشراف والحماية لأراضي الدولة ومناجمها ومعادنها.

استمرت مؤسسة العرش في العمل وفقا لهذا النظام، الذي حدده القانون الأساسي لعام 1928 (الدستور) إلى أن حصل الأردن على استقلاله عام 1946م ، بقي الملك عبد الله بن الحسين يعتلي عرش المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن استشهد عام 1951 في القدس، فتمت المناداة بولي عهده الأمير طلال ملكا دستوريا على المملكة الأردنية الهاشمية، ولما كان الأمير طلال الابن الأكبر لعبد الله بن الحسين يعالج خارج البلاد، فقد قرر مجلس الوزراء تعيين الأمير نايف وصيا على العرش ، وفيما يخص مؤسسة العرش فقد تميز دستور عام 1947م عن دستور عام 1928م، بنصِّه الصريح على انتقال الملك بالوراثة في خط عمودي؛ أي في أكبر أبناء الملك من الذكور، شهدت مؤسسة العرش تطورات مهمة بسبب ازدياد مرض الملك طلال ففي 4/حزيران عام 1952م، اتخذ مجلس الوصاية على العرش قراراً بتعيين هيئة نيابة مؤلفة من إبراهيم هاشم (رئيس مجلس الأعيان) وسليمان طوقان وعبد الرحمن ارشيدات عضوي مجلس الأعيان لممارسة صلاحيات الملك، ولما لم تتحسن صحة الملك طلال، الذي كان يعالج في سويسرا من مرض عُضال صدر مجلس الأمة قراراً في 11 آب عام 1952م بإنهاء حكم جلالته، والمناداة بولي عهده الأمير حسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية، ولما لم يكن الحسين قد بلغ السن القانونية (الثامنة عشرة)، فقد قرر مجلس الوزراء تعيين مجلس وصاية على الحكم إلى حين بلوغ الملك السن القانونية، انتهت ولاية مجلس الوصاية على العرش في 2 أيار عام 1953م، بتسلم الملك الحسين عرش المملكة بعد أن أقسم جلالته اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة. ولياً للعهد حتى تاريخ 24 /1 /1999م، إذ صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين الأمير عبد الله بن الحسين ولياً للعهد ، وفي 7 شباط 1999م انتقل المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال إلى رحمة الله، فتسلم الملك عبد الله بن الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في اليوم نفسه، ثم صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين أخيه الأمير حمزة بن الحسين ولياً للعهد، يؤلف في شرق الأردن مجلس تنفيذي لإسداء المشورة إلى الأمير من رئيس الوزراء وأعضاء لا يتجاوز عددهم خمسة أشخاص، يعينهم الأمير بناء على توجيه رئيس الوزراء إما من الموظفين الرئيسيين في الإدارة أو من نواب الأمة المنتخبين، ويتولى هذا المجلس شؤون شرق الأردن الإدارية. **(ويكيبيديا , 2016)**

السياسة الخارجية الأردنية ومحدداتها

ان المتتبع يلاحظ ان الاردن نهج نهجا في السياسة الخارجية الاردنية ، ربما يكون مكسوتا عنه لكن موجة اساسي ، وهو البعد عن اثارة الحساسيات في دول الجوار ، وفي كل عمل لا بد ان يجري هذة الحسبة الصعبة والموازنة بين الاربع جهات ، واحيانا تذهب الى ابعد من ذالك ، وللاسف ربما في العقدين الاخيرين ، كما يقول محمد عابد الجابري ، بدات تظهر مراكز كانت اصلا اطرافا ، وهذة المراكز بدات تبحث عن دور ونفوذ واحلاف .

1_ القضيه الفلسطينيه :

من محددات السياسة الخارجية الاردنية تحمل المسؤوليه ازاء القضية الفلسطينية ، ولا يمكن للاردن ان ينسلخ عنها ، وهي مكون اساسي في كل الجهد السياسي الخارجي الاردني . **(العناقرة ، 2010)** .

2_ احترام سيادة الدوله : تعني احترام سيادة جميع الدول في العالم ، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية ، وايضا الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات . فالاردن دولة من اكثر دول العالم التزاما بالمسؤولية الدوليه واكثرها تجسيدا للنظام الدولي وهذة الميزة النسبية ربما لاندركها داخليا ن وهي حقيقة موجودة ويعترف بها الجميع. **(الخطيب ، 2000).**

3_ ضعف الامكانات الاقتصادية : ان ضعف الامكانات والقدرة وندرة الموارد الطبيعية وتدنيها ، قد جعل الاردن في حاجه للاخرين وخاصة دول الجوار الغنية بالموارد ، فتفاوت الامكانات مع دول الجوار هو محدد اساس من محددات السياسة الخارجية الاردنية . ان عاتمادنا على المساعدات الخارجية وما خلقة من تبعية في الوقت الذي زاد فية تفاقم المديونية الخارجية خلق تاثيرات وضغوطا في اتخاذ مواقف تخرج عن الحياد ، وبطبيعة الحال فان الاردن شحيح بموارد الاقتصادية ، وهو بحاجة دوما للمساعدة من الخارج، وهو يتلقى المساعدات من الخارج دون انقطاع . **(ابو رمان ، 2014)** .

4_ الدور القومي والديني : يلعب النظام السياسي الاردني دورا قوميا ودينيا مستمدا من الثوره العربيه الكبرى ، من خلال الارتكاز على شرعية دينية ، فالاسرة الهاشمية مرتبطة بالنبوة وبالدين ، ائمةواسياد، اضافه الى الدعوة الى الوحدة العربية ، فقد جاء

الهاشميون لتشكيل نظام عربي في سورية الطبيعية وفي الهلال الخصيب ، وما زال الخطاب القطري عندما يطرح على مستوى الدولة ، يؤدي الى تشويش عند السامع بان الثورة العربية الكبرى ينبغي ان لا يكون خطابها قطريا (**العبدالات 2011).**

في الملف السوري، استندت السياسة الخارجية الأردنية إلى افتراضات جانبت الصواب والحقيقة في كثير من المفاصل، إذ استندت – أولاً - إلى افتراض أخلاقي ومثالي إلى حد بعيد، دون الالتفات أن هذا الافتراض لم يشكل طوق نجاة أو نجاح حيال تجربة القضية الفلسطينية، وهي التجربة الأسبق على تجربة ومعاناة الشعب السوري؛ فصور القتل والدمار لم تحرك دول العالم الكبرى لإنقاذ أي من الشعبين الفلسطيني والسوري، وهذه حقيقة من حقائق العلاقات الدولية، التي لا نستطيع تغييرها حتى إن لم نوافق عليها من منظور أخلاقي.

الخطأ الآخر، "غياب الأساس العقلاني" عن السياسة الخارجية الأردنية، وهو الأساس الذي يقضي باتخاذ القرار بناء على حسابات المنفعة والتكلفة، التي تضمن "منفعة أكبر" و"تكلفة أقل"، تسندها "حسابات كمية" مبنية على "مصادر معلومات موثوقة"، وضمن "بدائل متعددة"، ومما يُضرب هنا من أمثلة غياب حقيقة أن معدل بقاء اللاجئ في دولة اللجوء هو 17 عاماً، وتأثيرات عامل "مدة اللجوء" على مختلف مناحي الحياة، وهو ما غاب تماماً عن المخططين وراسمي السياسة الخارجية والداخلية الأردنية.

الجميع يدرك أثر اللجوء على البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتحتية في دولة كالأردن، لكن دون أن يتخذ قرار السياسة الخارجية وفق هذا المُعطى، وهو ما ظهر جلياً في المقابلة والتصريحات الملكية، التي كشفت أن الأردن يعيش على 75% من الموازنة، ما يفسر – تالياً - زيادة المديونية وتنامي التحديات الاقتصادية، وهي التحديات التي كان ممكناً تجنبها ببديل كـ "المناطق الآمنة" داخل الأراضي السورية، وغيره من البدائل الممكنة، بيد أن هذه غابت عند اتخاذ القرار، ودون أي التفاتة إلى تجارب تخلي المجتمع الدولي عن دوره في قضايا إنسانية متعددة. **(الهياجنة , 2015)**

صحيح أن النشاط الدبلوماسي الأردني هو جزء من شريان الحياة بالنسبة للدولة، لكن يجب أن يستند إلى حسابات عقلانية؛ فتحذيرات الأردن للدول الفاعلة في العالم للتعبير عن مخاطر تخلي المجتمع الدولي على الدور الحيوي للأردن في حفظ الأمن الإقليمي، في منطقة ملتهبة، خاصة في مجال محاربة الإرهاب، الذي بات قضية عالمية، يُعد "خطوة سياسية مهمة"، لكن يجب أن يرافقها العديد من الخطوات العملية على أرض الواقع حتى يأخذ العالم تهديدات جلالة الملك على محمل الجد، خاصة في ظل مرحلة اقتصادية حرجة لدول العالم كافة وفق ما تشي به الأسواق العالمية.

إذا كانت دول العالم تُقدِّر الدور الأردني في حفظ الأمن الإقليمي وملفات متعددة أخرى، فهذا يعني أنها تتفهم أثر ذلك على أمنها القومي بناء على أسس واقعية، ما يقودها –مصلحياً– إلى مساعدة الأردن على الاستمرار في حماية أمنه القومي، لأنها بذلك تحمي أمنها القومي، وهذا افتراض واقعي ومنطقي يجب أن يعيد كيفية خطاب وسلوك الأردن في السياسة الخارجية، فلا يمكن أن يقبل العالم أن يتدهور الوضع الداخلي في الأردن – لا قدّر الله -، وهذا لا يكون إلا بمساعدات عاجلة ودائمة للاقتصاد الأردني، لأن منفعة مساعدة الأردن أكبر من تكلفة تدهور الوضع الأمني فيه؛ فتجارب الدول العربية الأخرى أكبر برهان على ذلك. **(الهياجنة , 2015)**

مفهوم الامن والاستقرار الاردني

مفهوم الأمن الوطني

الأمن القومي: هو الجهود التي تُبذل على مستوى الدولة ككل إبتداءاً من رئيس الدولة والجندي والعامل والفلّاح لتحقيق سلامة الدولة ورفاهيتها وهيبتها. هذه الجهود متنوعة، سياسية، عسكرية، اقتصادية، نفسية وثقافية. فالأمن القومي هو مجموع

المصالح القومية للدولة.

الأمن الوطني: هو مجموع الخطط والوسائل والاستعدادات والترتيبات التي تتخذها دولة ما لتأمين الأهداف والمصالح الوطنية للدولة وقيمتها والمحافظة على كيانها وضمان استقرارها وسيادتها من أي تهديد داخلي أو خارجي والمحافظة على مواطنيها وسلامتهم.

إن الأمن ظاهرة موجودة وقديمة قِدم الاجتماع السياسي، فالتعبير جديد ولكن الظاهرة معروفة تاريخياً، فمنذ تبلورت جماعات سياسية لها ذاتيتها وقيمها ومصالحها، أُثيرت مسألة الدفاع عن المصالح والقيم الخاصة بالجماعة، فقضية الأمن ترتبط بتمايز الجماعات وإدراك كل منها لخصوصيتها إزاء الأخرين. ومن خلال هذا الإدراك تنمو مصالح وقيم، وتظهر أخطاء وتهديدات، وتمتد شبكة معقدة من علاقات التحالف والصراع والعداء والصداقة والدبلوماسية والحرب. ويرتبط الأمن بالقدرة العسكرية للدولة، وينطلق من أن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات والأمن العام والاستخبارات.

إن أحد التزامات الدولة هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الدولة، وكل دولة من دول العالم يدفعها كل من حب البقاء والاستمرارية كي تتصرف تلقائياً، أو عن تخطيط مسبق لتحقيق هذا البقاء، وإن كل ما تقوم به الدولة في هذا السبيل هو إنعكاس للتفاعل بين مفهوم الأمن الوطني للدولة والظروف والتهديدات التي تحيط بها. ولما كانت هذه التهديدات مختلفة من دولة وأخرى، اختلفت السياسة التي تنتهجها الدول في إطار مفهوم الأمن الوطني الخاص بها، وهدف الأمن الوطني هو حماية وتنمية القيم الوطنية والحفاظ على المصالح الحيوية لا سيما القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبقاء الدولة والحفاظ على سيادتها واستقلالها، والمحافظة على مواطنيها وسلامتهم .

إن من واجب الأمن الوطني احتواء الأخطار الداخلية والخارجية ومعالجتها، كما أن السياسة الخارجية للدولة تلعب دوراً كبيراً في الحفاظ على أمنها الوطني، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه سياسة الدفاع في وضع الخطط اللازمة للتسليح وتعبئة الإمكانيات والطاقات، ووضع الاستراتيجية اللازمة لمواجهة أي طارئ.

إن السياسة العامة للدولة تهدف إلى تحقيق المبادئ والأهداف والمصالح الوطنية التي تشكل في مجموعها ما يُعرف بالأغراض الوطنية، كما أن الدستور والقوى السياسية والاقتصادية والحربية تساهم كلها في إعطاء الدولة القوة في الاستمرار وتحمل المسؤوليات.

إن الأمن هو الاستراتيجية العليا للبلاد, وهو يدور حول مصالح أو غايات وقيم يجب الدفاع عنها, وتهديدات وأخطار ينبغي الوقوف ضدها. **(آل عيون , 2016)**

إنه من الأهمية بمكان الانتقال بالأمن الوطني من مفهوم الأمن المجرد إلى سياسة الأمن. ولذلك يجب التمييز بين الأمن الوطني كمفهوم وبينه كسياسة. فعلى المستوى النظري كمفهوم تدخل في تكوينه اعتبارات عديدة وهو نقطة التقاء ومحصلة تفاعل مجمل السياسات الداخلية والخارجية.

متطلبات تحقيق الأمن الوطني أو الشروط الذاتية الضرورية للأمن الوطني

ارتبط مفهوم الأمن الوطني بالدولة, وبوجود وحدة للقرار السياسي تترجم مفهوم الأمن القومي إلى سياسات وإجراءات, وتملك حق الحسم والتوجيه وهذه السياسات لتحقيق الأمن تتطلب:

1_ تحديد المصالح والغايات والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى حمايتها أو تحقيقها والوصول إلى نوع من الاتفاق أو الرضا العام بخصوصها.

2_ تحديد الأخطار أو التهديدات التي تواجه الدولة أو المجتمع والوصول إلى نوع من الإتفاق أو الرضا العام بخصوصها.

3_ تحديد السياسات والأدوات والخطوات اللازمة لتحقيق هدفي حماية المصالح والقيم أو مواجهة الأخطار.

4_ بناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات ومتابعة التنفيذ وتطويرها باستمرار.

مستويات تحليل الأمن الوطني أو القومي للدولة

تُحَدد مستويات الأمن الوطني أو القومي في ثلاثة

1_ مستوى داخلي يرتبط بحماية المجتمع من محاولات الاختراق أو التغلغل, وتحقيق الاستقرار على كل الأصعدة.

2_ مستوى إقليمي يرتبط بالعلاقات الإقليمية للدولة.

3_ مستوى دولي يُشير إلى نشاط الدولة في المحيط العالمي. وأمن دولة ما هو إلا خلاصة التفاعل بين المستويات الداخلية والإقليمية والدولية مما يجعل عملية تحقيق الأمن الوطني ذات طابع حركي متغير.

والحديث عن الأمن الوطني لا يمكن أن يقفز على مصالح الدولة صاحبة العلاقة أو يتجاهل مصالح دول المنطقة التي تربطها صلات جوار بالدولة أو الدول المعنية. كما لا يمكن أن يستبعد مصالح المجتمع الدولي والأسرة الدولية, هذه المصالح المتشعبة لا تتطابق بالضرورة, ولكن ثمة قاسم مشترك بينها. **(آل عيون , 2016)**

الأمن الوطني الأردني وارتباطه بنظام الأمن العربي (الأمن القومي العربي)

الأمن الوطني الأردني هو حماية القيم والمصالح الوطنية وحماية الاستقلال السياسي وحماية أمن الوطن والمواطن في الداخل والخارج. إن محتوى الأمن الوطني الأردني وبناء القوة الذاتية يهدف إلى دفع الأخطار وردع التهديدات وتحقيق المصالح والأهداف الأردنية والعربية, وأن تعزيز هذا الأمن وصونه يتم بالتنسيق بين السياسة الخارجية وسياسة الدفاع بتوافق كامل مع الأجهزة الأمنية المتمثلة في المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية والأمن العام والدفاع المدني.

إن الخطة الاستراتيجية للأمن الوطني الأردني تهدف بالإضافة إلى تحقيق المصالح الحيوية والأهداف الوطنية وحمايتها, تهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة للدول العربية الشقيقة ترجمة عملية لمواقف الأردن القومية. فالأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية. وقد تأسست المملكة الأردنية الهاشمية على قاعدة الفكر السياسي الوحدوي للثورة العربية الكبرى.

وانعكس ذلك على الدستور الأردني والتشريعات الأردنية، وتعاقب تشكيل الحكومات في الأردن باعتبار أن الأردن موئلاً لكل أحرار العرب. والأردن عضو في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ويسعى لتحقيق الأمن العربي من خلال السعي لتحقيق الأهداف القومية والمرحلية للأمة العربية، وتحديد الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الأهداف عن طريق الالتزام بقرارات الجامعة العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك.

إن نظام الأمن العربي يتألف من أنظمة أمن فرعية، وهي أنظمة الأمن الوطنية في الأقطار العربية. وهذه الأنظمة الفرعية تتكامل مع نظام الأمن العربي سواء كان مؤسساً على النظام الإقليمي (الجوار الجغرافي) أو كان مؤسساً على الأساس القومي العربي بما فيه من تمايز ثقافي وعمق تاريخي وحضاري. وفي حالة تحقيق نظام الأمن العربي وتكامله ينعكس إيجاباً على أنظمة الأمن الوطنية العربية، سواء تعلق الأمر بالتهديدات الخارجية أو الداخلية. وفي حال عدم تحقيق نظام الأمن العربي وعدم تكامله حيث يؤدي إلى عدم قدرة أي دولة عربية على حدة من مواجهة الأخطار والتهديدات والاعتداءات الإقليمية والدولية، ويستمر التنافس بين الدول الطامعة حيث أن التنافس الدولي يكون عادةً على أسلاب الضعفاء. وفيما يتعلق بالتهديدات الداخلية فإن تحقيق نظام الأمن العربي يساهم إيجابياً في تخفيفها أو القضاء عليها، حيث أن النزاعات العربية وليدة عدم وجود وفعالية نظام الأمن العربي. ومع وجوده وفعاليته تنتهي النزاعات العربية وينتج عن ذلك وقف أعمال التسلل وعدم تشجيعها، ووقف منح التسهيلات والقواعد على الأراضي العربية للقيام بأعمال تخريبية واغتيالات والعبث بأمن بعضها البعض.

مرتكزات الأمن الوطني الأردني ومؤسساته

أولاً: قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

إن وجود قيادة سياسية شرعية تحظى بالقبول الجماعي الطوعي, وقديرة وقويّة على رأس السلطة تعتبر من المقومات الأساسية والعوامل الهامة في تعزيز وحماية الأمن الوطني. فجلالة الملك يعتبر شخصياً أهم فريق في تنفيذ السياسة الأردنية, وذلك بتوظيف علاقاته الشخصية مع زعماء العالم لهذا الغرض, فشخص جلالة الملك المتسم بالعقلانية والاعتدال على خلفية خبرته الطويلة في الحكم وفي الشؤون الدولية, تمنح جلالته المصداقية التي تسهل له تأسيس روابط شخصية متينة مع زعماء العالم, وعلاقات ثنائية راسخة بين الأردن والدول الاخرى. فهذه الروابط وتلك العلاقات هي بالواقع أهم موارد الدولة التي يلجأ اليها الأردن في إدارة سياسته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي لأن هذه الروابط والعلاقات تضمن للأردن مصالحه بالطرق السلمية, وهي التي تفسّر زيارات جلالة الملك المتوالية لمختلف العواصم. ولا ننسى أهمية قيام جلالة الملك شخصياً في رسم السياسة وإدارتها والإشراف على تنفيذها معتمداً على حكمته وعلى علاقاته وسمعته في الوسطين الإقليمي والدولي.

وتعتبر السياسة بالنسبة للأردن أهم أداة لاستقراره وأمنه وازدهاره. فالقيادة السياسية الحكيمة هي التي تضمن أمنها الوطني دون اللجوء الي استخدام القوات المسلحة.

ان الرؤية الاصلاحية لجلالة الملك كما جاء في الورقة النقاشية الخامسة تقوم على ثلاث ركائز وهي ترسيخ متدرّج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلة الملكية الدستورية, معززاً بمشاركة شبه فاعلة أو ما وصفه جلالته بالمواطنة الفاعلة.

إن الأردن وبمنعته المعروفة يواجه تحدّيات اقليمية غير مسبوقة تحيط به وترهق اقتصاده, ورغم هذه التحديات فإن عمليه الاصلاح السياسي مستمرة.

فقد نجح الأردن في إيجاد ربيع أردني خاص به ومعني في تسريع وتيرة الاصلاحات المتدرجة لتقوم على اشراك جميع فئات المجتمع في العملية السياسية لتمكين المواطنين من القيام بأكبر دور ممكن في صنع القرار عبر ممثليهم المنتخبين, وعليه فإن تعميق الديمقراطية في الأردن يترجم عملياً عبر تعميق تجربة الحكومات البرلمانية للوصول الى مرحلة متقدمة من الممارسة التي تتولى فيها الكتلة الحزبية أو الائتلافية ذات الأغلبية النيابية, أو ائتلاف من الكتل, تشكيل الحكومات في حين تتولى الأقلية النيابية مهام حكومة الظل من رقابة على الحكومات ومساءلتها وتقديم برامج بديلة وضمان التداول الديمقراطي للحكومات.

وأهم محطات الانجاز التي تمّ تحقيقها هي-:

- إقرار تعديلات دستورية ترسّخ منظومة الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وتعزّز الحريات, وتستحدث مؤسسات ديمقراطية جديدة وهي:

- انشاء محكمة دستورية تختص بتفسير الدستور والرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة بما يضمن احتدام حقوقه وحرّيات جميع المواطنين وفقاً للدستور .

- استحداث هيئة مستقلة للانتخاب لإدارة الانتخابات النيابية أو البلدية وغيرها وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات النيابية او البلدية من خلال الاشراف عليهما.

- استمرار العمل في تدعيم السلطة القضائية وتعزيز منظومة وطنية قوية للنزاهة والشفافية والمسائلة تبنى على مخرجات اللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية ولجنة تقييم التخاصية, وتستند الى سلطة قضائية قوية ومستقلة وعدد من المؤسسات الرقابية مثل هيئة مكافحة الفساد وديوان المحاسبة, وديوان المظالم وأنظمة الرقابة في القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني.

- انجاز حزمة جديدة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية والتي دخلت حيّز التنفيذ أو قد شملت هذه الحزمة

1_ قانون الانتخاب.

2_ قانون اللامركزية.

3_ قانون البلديات.

4_ قانون الأحزاب السياسية.

وقد شكلت هذه القوانين التي أقرها مجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب رافعة لتطوير واستقرار الحياة السياسية في البلاد.

ثانياً: السياسة الخارجية

إن جلالة الملك هو الذي يرسم السياسة الخارجية الأردنية ويصوغها استناداً إلى معلومات وتقارير ودراسات معدّة من قِبل أجهزة ومؤسسات الدولة الأردنية وبالتشاور مع المسؤولين المطلعين.

وقد أولى جلالة الملك اهتماماً خاصاً بالسياسة الخارجية لارتباط الأردن بصورة قوية بالشؤون الخارجية ومواجهته لتحديات اقليمية غير مسبوقة. وقد تجلى ذلك من خلال إشراف جلالته على الدائرة الخارجية. إن خبرة جلالة الملك الطويلة بالشأن الدولي ومكانته المرموقة عالمياً تمكنه دوماً من إجراء الاتصالات مع الزعماء من مختلف أنحاء العالم لمتابعة وتحقيق أهداف السياسة الأردنية الخارجية . **(آل عيون , 2016)**

إن للمملكة الأردنية الهاشمية مصالحها الوطنية في بقاع كثيرة من أنحاء العالم, كما أنها تتأثر بالكثير من الأحداث العالمية, وفضلاً عن ذلك فإن مصالح الدولة تحددها المواقف والأحداث التي تؤثر على هذه المصالح, ولذلك يمكن تحديد السياسة الخارجية بأنها نتاج التفاعل بين المصالح والقيم الوطنية, وبين وضع دولي معيّن أو منطقة إقليمية تتسم بميزات معينة. **(آل عيون , 2016)**

ويحرص الأردن على تطوير علاقات متوازنة مع دول العالم لدعم الموقف السياسي الأردني, ولرفد التنمية الأردنية, وبذلك يحافظ على أمنه الوطني من خلال التأييد الدولي لمواقفه ومساندتها.

ثالثاً: القوات المسلحة الأردنية:

تشكل القوات المسلحة إحدى أدوات السياسة الإقليمية الأردنية على مستويين:

1- ردع الخصوم ومنعهم من تنفيذ السياسات الحرجة والمؤذية للأردن, والعمل الدؤوب لتكون جزءً من القوات المسلحة العربية دفاعاً عن الوطن العربي.

الاستعداد للعب دوره الاقليمي على صعيد مساعدة حلفاء الأردن الطبيعيين في المنطقة وعلى وجه التحديد دول الخليج العربي. وتعتبر القوات المسلحة دعامة الحكومة الرئيسية, ولا يعمل ضباطها أو أفرادها بالسياسة لغايات الإبقاء على الاحتراف العسكري لهذه القوات. فقد تعمل القوات المسلحة كمنضدة لسياسة الدولة الأردنية, لكن ضباط هذه القوات لا يضعون هذه السياسة. ولا شك أن الائتلاف بين القيادة السياسية في البلاد التي يمثلها القائد الأعلى والقوات المسلحة هو عامل مهم في الاستقرار السياسي والأمن الوطني الأردني.

وقد وضع الأردن استراتيجيته العسكرية على أساس الدفاع على المستوى الاستراتيجي, والتعرض على المستوى التعبوي. ويتلخص دور قواتنا المسلحة الأردنية – الجيش العربي في حماية الأمن الوطني كما يلي:

1_ القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – حامي الحمى يقوم بواجبه الرئيسي وهو الدفاع عن أراضي المملكة الأردنية

الهاشمية وحماية حدودها ضد الأخطار الخارجية وتقوم بمنع عمليات التسلل والتهريب على الحدود وحمايتها ومراقبتها على مدار الساعة, وكان لنشامى المناطق العسكرية وقوات حرس الحدود الدور الأكبر في ذلك, وتتعامل مع التبعات الأمنية لما يحدث في دول الإقليم, فقد استمرّت بالتعامل بكل كفاءة واقتدار مع اللاجئين السوريين خلال الأعوام الماضية والذين بلغ عددهم مليون ونصف مليون لا جيء سوري على أرض المملكة الأردنية الهاشمية وقدمتا كل خدمة ومساعدة.

_ لم تكتفي قواتنا الباسلة يتحقق الأمن الوطني داخل حدودها بل تعداه الى ما قد يهدده مستقبلاً حيث قام نسور سلاح الجو الملكي الأردني بدك معاقل المتطرفين في عقر دارهم وقدموا الغالي والنفيس لتحقيق ذلك.

_ وتقوم القوات المسلحة الأردنية –الجيش العربي– بدور رئيسي في الأمن الوطني وتتعدد أشكال الخدمة التي يقوم بها سلاح الهندسة الملكي ومنها-:

- تدريب موظفين من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة على أحدث أساليب التعامل مع المواد الخطرة والاستجابة للحوادث المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة.

- إعادة البحث والتفتيش عن الألغام في مشروع تطهير خط غاز البروميين – البوتاس ضمن منطقة غور الصافي. وإعادة البحث والتفتيش عن الألغام في منطقة الكرامة, والتخلص من هذه الألغام.

- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – من خلال سلاح الجو الملكي بواجبات متعددة لتحقيق الأمن الوطني من خلال:

1_ تنفيذ رحلات مداهمة للمجموعات المسلحة في مناطق المملكة المختلفة والتي تقوم بسلب وسرقة ممتلكات المواطنين.

2- وتنفيذ رحلات مكافحة تهريب المخدرات والأسلحة في المناطق النائية في المملكة وخصوصاً المناطق الحدودية والصحراوية.

- تنفيذ رحلات مسح أمني فوق المناطق الحساسة والابلاغ الفوري لمركز القيادة والسيطرة عن أية حوادث أمنية مخلة بالأمن والاستقرار.

3- وتقوم القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي – بدور فاعل في تحقيق الأمن الوطني من خلال هيئة الاتصالات الخاصة, من خلال دراسة وتنفيذ مشاريع أنظمة الحماية والمراقبة الإلكترونية للمؤسسات الأمنية والحكومية, وتأمين المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية بكافة أنواع خدمات الاتصال, وتشمل التقليدي او التشاركي الذي يؤمن جميع هذه الجهات باتصالات ذات جودة عالية وتبادل للبيانات تحت مختلف الظروف.

وقد ساهمت القوات المسلحة الأردنية في تطوير البلاد وذلك بالمساعدة في تنفيذ خطط التنمية وتقديم العون للوزارات والبلديات في قيامها بواجباتها, وتقديم الخدمة للمواطنين. فقد ساهمت في شق الطرق وبناء السدود والمدارس والبيوت للمواطنين, ومد أنابيب المياه والكهرباء والهواتف. وقامت بمساعدة الدفاع المدني في أعمال الإغاثة والانقاذ في الكوارث الطبيعية, وقامت بمساعدة الأمن العام في استتاب الأمن واعادة الطمأنينة الى نفوس المواطنين عندما تعرضت البلاد الى اعمال الشغب والعبث بالأمن الوطني.

ويولي جلالة القائد الأعلى رعاية واهتمام خاص لتطوير القوات المسلحة, تسليحاً وتدريباً لتكون مستعدة دائماً لمواجهة أي طارئ, متأهبة للقيام بواجبها الوطني والقومي عندما تقتضي الظروف ذلك. وتنفرد القوات المسلحة الأردنية بالعلاقة الوطيدة بين أفراده وضباطه وجلالة القائد الأعلى. **(آل عيون , 2016)**

رابعاً: الأجهزة الأمنية الأردنية:

1_ المخابرات العامة: وينظم عملها وواجبها قانون المخابرات العامة رقم 24 لسنة 1964. ويرأس دائرة المخابرات العامة مدير عام يعيّن من قبل جلالة الملك وينهي خدماته حسب التعديل الدستوري الأخير.

2_ الأمن العام: وينظّم عمل هذا الجهاز قانون رقم 38 لسنة 1965.

3_ الدفاع المدني: وينظّم عمل هذا الجهاز قانون رقم 12 لسنة 1959 وتعديلاته.

4_ الاستخبارات العسكرية: وهي فرع من فروع القوات المسلحة الأردنية –الجيش العربي وترتبط برئيس هيئة الأركان المشتركة (والذي يعيّن وتنتهي خدماته من قبل جلالة الملك حسب التعديل الدستوري الأخير) من خلال مساعدة رئيس هيئة الاركان للاستخبارات. وتتألف من-:

أ. مديرية الأمن العسكري.

ب. مديرية الاستطلاع.

وتتلخص مهمة الاستخبارات العسكرية في الحفاظ على أمن القوات المسلحة الأردنية وجمع المعلومات خاصة في مجال مكافحة التجسس, والتنسيق في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية ومكافحة التجسس مع دائرة المخابرات العامة.

إن النظام السياسي الأردني بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم وروح التسامح والاعتدال والوسطية والحكمة التي اتصف بها هذا النظام له الفضل الأكبر في استقرار وأمن البلاد, وفي ترسيخ القانون والنظام على أساس فكري مقبول يجعل الأهداف الوطنية منسجمة مع الأهداف القومية على أساس فكري وعقلاني مرن. **(آل عيون , 2016)**

تداعيات الازمه السورية على الامن والاستقرار في الاردن

قضيه اللجوء السوري

أدّت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن. وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً مديداً وتزداد وتيرة الاستياء العام والتوتّرات الأخرى، عمد الأردن إلى الحدّ من استجابته الإنسانية. ومع ذلك، تبدو جذور التحدّيات التي تواجه المملكة أعمق من أزمة اللاجئين، وإذا ما تركت من دون معالجة فسوف تشكّل إرهاصات لحالة من عدم الاستقرار. وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحدّيات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي.

امنيا تنبه النظام السوري العلوي الذي بادر فعليا بتسهيل دخول اللاجئين بكثافة كبيره جدا الى الاردن بصفة لاجئين وفي حقيقة الامر هنالك اعداد هائلة لم تكن في حقيقتها لاجئين وتم توجيهم بالانتشار العشوائي على امتداد الوطن حتى اصبحوا جزء من النسيج الاجتماعي الاردني كما تم توجيهم لسيطرة على الاقتصاد الوطني الاردني برأس مال الدولة والنظام السوري وبرغم من كثافة اللجوء السوري المقصود للاجئين السوريين سواء كان ذلك من النظام السوري او بدفع لتنظيمات لعناصرها من خلال استغلال موجات اللجوء السوري والانتشار العشوائي دون ضوابط حقيقه للاجئين بكافة انحاء الوطن دون معرفة خلفياتهم السياسية وارتباطاتهم التنظيمية اصبح يشكل خطرا امنيا واضحا للعيان وورقة ابتزاز للدولة الأردنية وبشكل واضح للعيان ويهدف لتكبيل الاردن سياسيا واجتماعيا من جميع الاطراف المتصارعة على الساحة السورية. وبناء على ما تقدم لم يكن النظام الاردني الا طرف ايجابي منذ تفجر الوضع السوري ووصوله لهذه المرحلة من الصراع الدموي وبرغم من كافة الضغوطات التي تم ممارستها على النظام الاردني عربيا للتدخل بالشأن السوري وتحمل كافة الضغوطات الدولية كان دائما النظام السوري يهاجم الاردن بانه يقف وراء دخول عناصر التنظيمات الإسلامية الى سوريا وتصريحات وزير خارجية النظام السوري وليد المعلم ليست ببعيده دائما كانت علاقة النظام السوري مبنيه مع النظام الاردني على الشك ولم تكن مبنيه على حسن النوايا وسجلهم حافل بالتعرض لأمن الاردن بالظروف العادية فكيف

بمثل هذه الاوضاع الملتهبة بالإقليم وعدم الثقة بين كافة دول الاقليم من حق الاردن ان يكون حذرا جدا على أمنه في ظل الاوضاع المفصلية حاليا بما يرتب ويجب التنبه أن كل شيء اصبح متوقع اقليم متوتر أمنيا ومتقلب بتوجهاته ومن حق كل دوله ان تبحث عن استقرارها الداخلي. **(العيطان , 2016)**

لم تنقطع العلاقات الأردنية مع النظام السوري نهائيا منذ بداية الصراع الدموي داخل سوريا ويكفي الدور الايجابي من الجانب الاردني بتحمل اعباء امن الحدود ما بين الطرفين الاردني وسوريا بما يقارب ٣٧٠كيلو متر وتفريغ كامل الجيش السوري من الحدود باتجاه الاردن هذا بحد ذاته شيء كبير جدا وله مدلولاته بالعلم العسكري والامني . وكثافة اللجوء اصبحت تؤثر أمنيا على الداخل الاردني مع اشارته الدائمة لتخلي المجتمع الدولي عن واجباته المالية اتجاه اللاجئين وتضيق عليهم واصبح هاجسا امنيا على الداخل الاردني. **(العيطان , 2016)**

ويبدو بأن الدولة الأردنية اصبحت تعي وتشعر وتلمس خطورة اللجوء السوري واثاره الأمنية على الاردن.

التطرف والارهاب :

ان تخوفات الاردن من احتمالات سقوط النظام السوري او بقائة ,قد اسهمت في ارباك المشهد السياسي والداخلي والاثار المتوقعة للازمة السورية .**(المصالحة , 2013)** .

عزز الأردن حدوده الشمالية في الشهور الأخيرة، حيث أرسل آلاف القوات الإضافية إلى الجبهة الأمامية ليس فقط لحماية السوريين الفارين، وإنما أيضاً لمنع تسلل الإرهابيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت عمان عن مقتل جندي أردني على يد متطرفين إسلاميين محليين متجهين إلى الشمال للانضمام إلى الثوار السوريين. وفي كانون الأول/ديسمبر، أوردت التقارير أن القوات الأردنية والسورية تبادلت إطلاق النيران بالقرب من معبر الرمثا الحدودي.

ففي السادس من حزيران الجاري، لقي خمسة من منتسبي جهاز المخابرات العامة حتفهم خلال هجوم على أحد مكاتب الجهاز. وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته، أسفرت عملية تفجير سيارة مفخخة في نقطة حدودية إلى مقتل ثمانية من منتسبي القوات المسلحة والأمن العام، وجرح آخرين .

وتشكّل هذه الهجمات الحوادث الأكبر في الأردن منذ أكثر من عقد .

وفيما يعتقد معد التقرير، مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، ديفيد شينكر، أنّ التنامي العام في الأنشطة الإرهابية أمرٌ مقلق، إلا أنه يؤكد أن الجانب الأكثر مدعاة للقلق هو هوية منفذ الهجوم على أحد مكاتب المخابرات العامة؛ فالمشتبه به الرئيسي هو ابن شقيقة عضو في البرلمان .

ويرى شينكر أن تورط أحد أفراد أهل النخبة في المملكة في هذا الهجوم بالتحديد هو نزعة تبعث على القلق؛ إذ حتى اليوم، لقى ثلاثة من أبناء أعضاء برلمان حاليين -في نسبة ملفتة تبلغ 1.5 في المائة من أعضاء البرلمان- مصرعهم خلال قتال الجهاد في سوريا، وذلك إما مع تنظيم "داعش"، أو مع "جبهة النصرة" التابعة لتنظيم "القاعدة."

وسبق أنّ التحق ما يقدّر بنحو 2500 أردني في صفوف المقاتلين الأجانب في سوريا.

يقول شينكر "إن قابلية هذه الشريحة الأوفر حظا من سكان الأردن إلى التوجه للتشدد الإسلامي لا تُبشّر بالخير بالنسبة لاستقرار المملكة الهاشمية على المدى الطويل. فكم يا ترى من الأردنيين الأقل يسرا اعتمدوا هذه الأيديولوجية الخبيثة أيضا؟"

وينقل التقرير عن مقال للكاتب الأردني المختص بشؤون الجماعات الإسلامية، محمد أبو رمان، في صحيفة "الغد" المحلية قوله: "الخطر الحقيقي من تنظيم «داعش» ليس من الخارج، بل في الداخل."

ووفقا لأبو رمان، أصبحت الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة تتوغّل في الطبقة الوسطى في الأردن وفي صفوف الطلاب والمتعلمين بطريقة لم يسبق لها مثيل، "حيث تجد موطئ قدم لها في مناطق جديدة، مثل إربد وعمّان الشرقية والمخيمات". ويقول إنّ ذلك ناجم في جزء كبير منه عن كون استراتيجية الحكومة لمكافحة التطرّف العنيف "غير جديّة وغير مقنعة". معتبرا إياها "فشلا ذريعا."

ورغم تأثير فكر تنظيم داعش على عقول الشباب في أوروبا وحتى أمريكا، إلا أن شينكر يعتقد أن الحصّة الأكبر من هذا التغلغل تبقى من نصيب الأردن .

ويضع شينكر عدة أسباب لذلك، على رأسها البطالة، حيث تبلغ بطالة الشباب في الأردن نسبة مذهلة قدرها 30 في المئة. كما أن قربها من سوريا -حيث يقوم نظام الأسد بذبح السنّة منذ خمس سنوات- يشكل أيضا عاملا كبيرا.

وفي استقصاء للرأي جرى في عام 2014، أي قبل عام من احراق تنظيم داعش طيار السلاح الجوي الأردني حيا بعد أن كان أسره، أعرب 62 في المئة فقط من الأردنيين أنّهم يعدّون تنظيم "الدولة الإسلامية" - و31 في المئة فقط أنّهم يعدّون إجبهة النصرة" - تنظيمين "إرهابيين ."

ويعتقد شينكر أن الأردن هو أفضل حلفاء واشنطن العرب وشريك رئيسي في الحملة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا، إذ يوفّر للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية قواعد جوية وغيرها من أشكال الدعم الهامة الأخرى في العمليات. والأهم من ذلك، وفق شينكر، أنّ الملك عبدالله لطالما شكل صوتا رائدا مناصرا للاعتدال في المنطقة وصوتا رئيسيا في مكافحة سرد تنظيمي «داعش» و«القاعدة»، وإقرارا بأهمية المملكة، تقدّم لها الولايات المتحدة أكثر من مليار دولار أميركي في العام، على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية وتمويل للاجئين.

خاتمة

منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011 وبدء تدفق اللاجئين على دول الجوار ، بادر الأردن إلى تبني جملة من التدابير الاحترازية والوقائية لاستيعاب ارتدادات الأزمة وامتداداتها ، كونه كان أول بلد تأثر بها ، بحكم عوامل الجغرافيا وصلات القربى بين شعبيهما.

كما فرضت العلاقات السياسية والاقتصادية المتشابكة، على الاردن اتخاذ عدة مواقف شملت تداعيات الازمة على اختلاف مستوياتها وأبعادها.

واتسم الموقف السياسي الرسمي إزاء الأزمة السورية بالتوازن والنأي بالنفس عن التدخل فيها ، عبر دعواته المتكررة إلى إيجاد حل سياسي لها، يوقف إراقة ونزيف الدماء في سوريا، ويحافظ على وحدتها، أرضا وشعبا.

ويواجه الاردن مع تدهور الوضع في سوريا ، تهديدات امنية عدة بالنظر الى طول الحدود المشتركة بين البلدان والتي تمتد لأكثر من 375 كيلومترا.

وتعرضت الأراضي الأردنية لسقوط صواريخ وقذائف، أصابت في مناسبات عدة مواطنين عزل، وألحقت أضرارا بالممتلكات العامة والخاصة.

وتبقى العمليات العسكرية وتبادل إطلاق النار بين القوات السورية النظامية والمعارضة المسلحة على مقربة من الحدود بين البلدين ابرز هذه التهديدات .

وتجلت هذه التهديدات كذلك في ارتفاع عمليات التهريب عبر الحدود وتطلب الامر بذل جهود أمنية وتعبئة موارد مادية وبشرية ذات تكلفة عالية، للتصدي لأي محاولة لاختراق أمني .

وعلى الرغم من مظاهر التكافل الكثيرة بين الأردنيين والسوريين، التي أظهرتها هذه الأزمة، بحكم روابط الدم والقرابة التي تجمع بين العديد من العشائر والعائلات في البلدين، فإن نزوح اكثر من 800 ألف سوري إلى الأردن، فرض على هذا البلد تحديات اجتماعية غير مسبوقة

كما اضافت الازمة أعباء اقتصادية إضافية عجز الاردن عن تحملها بمفرده، بسبب محدودية موارده وشحها، فضلا عن الصعوبات المالية التي يواجهها في السنوات الأخيرة.

وطال التأثير الاجتماعي للأزمة السورية على الأردن ، البنية الديمغرافية ، حيث أضحى اللاجئون يمثلون نسبة 10 في المائة من عدد سكانه، مما انعكس سلبا على المجتمعات المحلية، بعد تراجع المساعدات الاجتماعية التي كانت تحصل عليها الأسر الفقيرة لصالح اللاجئين. كما حلت اليد العاملة السورية محل نظيرتها الأردنية، ليس فقط بفضل مهارتها، وإنما بفعل انخفاض تكلفتها أيضا، فضلا عن ارتفاع أسعار البضائع والسلع وتضاعف إيجارات المساكن بشكل كبير، مما خلف استياء شعبيا ومجتمعيا ، بعد أن تأثرت تلك المجتمعات سلبا بموجات اللجوء السوري . ودفعت الاعباء الاقتصادية المتزايدة الحكومة الاردنية إلى دعوة المجتمع الدولي لتحمل

مسؤولياته بهذا الصدد، أو إيجاد آلية لإيصال الدعم للشعب السوري داخل بلاده ، الأمر الذي سيخفف من حدة تدفق اللجوء إلى أراضيها ، للتخفيف من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية عليه الا ان صعوبات التوقع حول مجريات الحرب السورية يترك الباب مفتوحا أمام تراجع تداعيات الأزمة أو استفحالها، على دول الشرق الأوسط، ومن بينها الأردن.

التوصيات

1- ان يسعى الاردن الى القيام بالتنسيق الامني المشترك بينه وبين الدول العربية , والاسلامية من اجل مكافخة الارهاب في المنطقة وذلك من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الامني والدفاع المشترك

2- قيام الحكومات الاردنية بوضع خطط مستقبلية مدروسة من خلال قراءة الاحداث والتطورات المستجدة في الاقليم وبخاصة في سوريا .

3- استمرار الاردن في مكافحة الفكر الارهابي من خلال التعديلات الجوهرية على مناهج التعليم المدرسي والجامعي .

4- قام الاردن بزيادة التعاون الامني على المستوى الوطني والمؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والاعلامية لضمان تكثيف الجهود في مكافحة خطر التنظيمات الارهابيه .

نتائج الدراسه

1- تأثر الاردن بالاحداث الدائرة في سوريا بشكل كبير بسبب القرب الجغرافي .

2- ان مواجهة اللجوء الانساني من سوريا شكل ضغطا كبيرا على الاردن , وموارده المحدودة وعلى البنية التحتية والاجتماعية والخدماتية في الاردن .

3- ان التنظيمات الارهابية الموجودة في سوريا وبالتحديد تنظيم داعش يشكل تهديدا للامن الوطني الاردني وللقيادة الاردنية .

4- ان الاردن يتعامل مع الارهاب بشكل جدي ويومي ومستمر وبالتالي فانة يبذل جهودا كبيرة في التصدي له .

5- عملت الاردن على المشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الاسلامية التي تقودة الولايات المتحدة الامريكية من منطلق استباق الخطر قبل وصولة الى اراضية.

المراجع

1. الثبيتات , قاسم جميل (2010) , الامن القومي الاردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الاوسط , ترجمة ياسر قطيشات , معهد الدراسات الاستراتجيه الامريكيه .
2. وليد ,خالد محمود (2013) , الموقف الاردني من الازمه السوريه , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , الدوحه , قطر .
3. العمايطة , سميح , (2015) , سنوات القلق والدم والتطرف , عمان – الاردن
4. فرانسيس , الكسندرا (2015) , نتائج الازمه وتداعياتها , تقرير معهد كارنيغي للسلام الدولي .
5. النظام السياسي الاردني : http:\\ar.wikipedia.org\wik \التسلسل الزمني للازمه السورية منذ 2011
6. العناقرة ,محمود (2010) ,السياسه الخارجيه الاردنيه في ضوء الثوابت الوطنية ,صحيفة الدستور الاردنية 20 تشرين الاول
7. العبدللات , حسين (2011) ,بعنوان " العامل الجغرافي في ادراك صانع القرار السياسي واثره في السياسة الخارجية الاردنيه " , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الحسين بن طلال , معان – الاردن .
8. محمد ,ابو رمان (2014), حسابات معقده : الموقف الاردني من الازمة السورية , المركز الجزيرة للدراسات والابحاث
9. عبدالاله , الخطيب (2000) , جولة افق في ملفات السياسة الخارجية الاردنية , مركز القدس للدراسات السياسية .
10. ألاستاذ الدكتور جمال علي , زهران ,نظرية صنع القرار ,رئيس قسم العلوم السياسية , جامعة قناة السويس .
11. امين , المشاقبة (2002) , التربية الوطنية والنظام السياسي الاردني , عمان – الاردن
12. سعيد عوض , جابر (1992) , اقترابات في علم السياسة , ندوة اقترابات بحث في العلوم الاجتماعية .
13. مركز دراسات شرق اوسط "صالون سياسي , تداعيات الازمه السورية على الاردن 2013 .
14. وليد , خالد محمود (2013) , الموقف العربي من الازمة السورية , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , الدوحة , قطر .
15. الهياجنة , عدنان (2015) , نتائج الازمة وتداعياتها , تقرير معهد كارنيغي للسلام الدولي .
16. المصالحة , محمد (2011) , تفاهمات وطنية تغيب الخلافات لمواجهة تداعيات الازمة السورية على الاردن , مركز دراسات الشرق الاوسط.

الصحف والنشرات

1- مفهوم الامن والاستقرار الاردني : مقال للكاتب عدبالله آل عيون, جريدة الرأي الاردنية , الاربعاء

25\ 5\ 2016

2- العيطان , فيحان ناصر (2016) , قضية اللجوء السوري , جريدة الحياة نيوز